إقتصاد

عصام شلهوب

إعادة الإعمار بين ركام الحرب وخراب الإدارة
عبدالصمد: القرض الدولي دفعة أولى أم إختبار للنيّات؟

في زمن الخراب الذي يعم فوق الركام، لا يكفي ان نعلن النيات او نحصي الخسائر. فالأوطان لا تبنى بالتصريحات، بل تستعاد عبر الرؤية، الارادة، والبنى المؤسسية المعافاة. في لبنان، حيث الحرب تترك ندوبها كل مرة على وجه المدن والقرى، يعود الحديث عن "اعادة الاعمار" كأنه طقس موسمي، محكوم بالهواجس أكثر مما هو منفتح على الامل

ها هو البنك الدولي يمد يده، مقرضا لبنان 250 مليون دولار، في خطوة قد تبدو للوهلة الاولى انقاذية، لكنها في جوهرها اختبار جديد لحسن ادارة الدولة، ولمدى جديتها في التزام الاصلاحات التي طال انتظارها. فالقرض - على اهميته - لا يشكل أكثر من مدخل جزئي الى ورشة يفترض ان تكون شاملة، تبدأ بإصلاح الادارة العامة، ولا تنتهي الا بوضع قواعد صلبة لإعادة البناء.

ولأن تجربة ما بعد الحروب ليست غريبة على اللبنانيين، فان الاسئلة تطرح الان بقوة: من سيراقب؟ من سينفذ؟ من سيخطط؟ وهل يمكن للجهات نفسها التي كانت يوما سببا في الهدر والفشل، ان تؤتمن مجددا على المال العام؟

كذلك تطرح قضايا تتجاوز الحسابات التقنية: كيف نمنع المحاصصة من ان تنقض على مشاريع البنى التحتية؟ وكيف نحمي ما تبقى من حلم الدولة من مخالب الزبائنية والاستتباع السياسي؟

"الامن العام" التقت الخبير في الحوكمة والمشتريات العامة الدكتور زياد عبدالصمد.

■ اقر البنك الدولي قرضا للبنان بقيمة 250 مليون دولار من اجل اعادة الاعمار، ما اهمية هذا القرض وهدفه في الوقت الراهن؟ وهل يمكن اعتباره كافيا؟

□ من المهم الاشارة الى ان القرض الذي اقره البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار يشكل خطوة اولى، وهو لا يغطي بطبيعة الحال الا جزءا بسيطا جدا من كلفة اعادة الاعمار الشاملة، التي تقدر حاليا بحوالى 7 مليارات دولار. لا يمكن اعتبار هذا القرض كافيا، بل يجب وضعه في اطار خطة شاملة تهدف الى تحفيز تمويل اضافي من جهات مانحة اخرى، وقد يكون اشارة اولى الى جدية المجتمع الدولي في دعم لبنان اذا التزمت الدولة الإصلاحات المطلوبة. يهدف برنامج المساعدات الطارئة للبنان الى دعم لبنان في جهوده الاقتصادية ضمن عملية اعادة الاعمار، ويرتكز المشروع على 3 مراحل رئيسية: الاستجابة الفورية، استعادة الخدمات الاساسية، واجراء دراسات طويلة الامد لإعادة الاعمار. وهو بقيمة مليار دولار ينطلق من القرض الذي اقره مؤخرا مجلس مديري البنك الدولي البالغ 250 مليون دولار، على ان ينطلق من الاولويات وفق مقاربة متكاملة لخطة اعادة الاعمار. يستكمل تمويل البرنامج بناء على تقييم التنفيذ، والتزام معايير الشفافية والنزاهة التي تطالب بها الجهات الدولية، قبل تقديم المساعدات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد اللبناني.

■ ينص مشروع البنك الدولي على الزامية تفعيل الية لتلقي الشكاوى والملاحظات من المواطنين والمجتمعات المتضررة، لضمان الشفافية والمحاسبة خلال التنفيذ. هل تم تحديد جهة رسمية لبنانية لتلقي هذه الشكاوى؟

□ لكل برنامج وطني تخصص الية لتقديم الشكاوى يعين لها فريق عمل مهمته تشمل معالجة الشكاوى وملاحظات المجتمع المحلي وتسجيلها في قاعدة بيانات مخصصة، والعمل على حلها بشكل مناسب او احالتها الى الجهات المختصة داخل البرنامج عندما يتعذر حلها بشكل مباشر. يتولى المسؤول عن الفريق متابعة القضايا المحالة لضمان معالجتها بطريقة منصفة وفي الوقت المناسب، وتحديث المعلومات ذات الصلة بشكل دوري، ومراقبة تنفيذ الحلول، واعداد تقارير دورية حول سير الالية. كما تشمل المهمات التفاعل مع اصحاب المصلحة من خلال تقديم المعلومات حول الية الشكاوى للمجتمع المحلي، وابلاغ الادارة بمضمون الشكاوى والملاحظات، والتنسيق مع فرق البرنامج لإبلاغ المجتمع بالانشطة التي قد تثير القلق قبل تنفيذها. البنك الدولي منفتح على شكاوى تقدم مباشرة من المواطنين المتضررين او المجتمع المحلي من خلال الية مخصصة لتلقي الشكاوى المعللة والتي تعتبر ان للبرامج المنفذة اثارا سلبية اجتماعية او بيئية، تنظر هذه الالية بالشكاوى وتقوم بالتحقيقات الضرورية، وصولا الى التوقف عن تمويل او تنفيذ المشروع اذا تبين ان الشكوى محقة. اما في شأن آلية التنفيذ، فمن المفترض ان يشرف مجلس الانماء والاعمار على الدراسات وعلى عملية التلزيم (اي التعاقد مع المقاولين) بالتنسيق مع الوزارات المعنية، خاصة في ما يخص البنى التحتية.

الخبير في الحوكمة والمشتريات العامة الدكتور زياد عبدالصمد.

■ من سيتولى الدور الرقابي المباشر على حسن التنفيذ والتلزيمات؟

□ ثمة اشكالية بنيوية في طريقة عمل مجلس الانماء والاعمار، وهي انه يتولى كامل الدورة التنفيذية: من اعداد الدراسات، الى الاشراف على التنفيذ، وصولا الى تسلم المشاريع. هذا التركيز للسلطات في جهة واحدة يطرح علامات استفهام جدية حول فعالية الرقابة والشفافية، خصوصا في ظل التجارب السابقة التي شابها الكثير من الهدر والفساد. من هنا، كانت هناك اقتراحات بإعادة النظر في هذه المنهجية من خلال احياء فكرة انشاء وزارة للتخطيط تكون مهمتها وضع التصورات والدراسات، على ان يعهد بالتنفيذ الى مؤسسات متخصصة تحت اشراف هيئات رقابية مستقلة. من اللافت، ان البنك الدولي فرض شروطا واضحة لتنفيذ هذا المشروع، خصوصا في ما يتعلق بالتزام قانون الشراء العام، اي ان المناقصات والعقود يجب ان تخضع لمعايير الشفافية والمنافسة العادلة، ويجب ان توافق عليها هيئة الشراء العام وليس مجلس الانماء والاعمار وحده، وهذه نقطة ايجابية تهدف الى الحد من الفساد.

> **لا اعمار بلا اصلاح ولا دولة بلا ادارة**

■ هل هناك مخاطر بأن تعاد برمجة المشروع وفق حسابات سياسية محلية؟

□ يبقى القلق قائما من ان يتم تسييس المشروع او اعادة برمجته وفق توجهات سياسية معينة. لكن ما يجري حاليا هو ان اي تمويل خارجي - سواء من البنك الدولي او غيره - اصبح خاضعا لشكل من اشكال الوصاية الدولية، بما يعني ان التنفيذ سيكون مشروطا بخطوات اصلاحية واضحة يجب على الدولة اللبنانية التزامها.

■ ما هي الخطوات الاصلاحية المطلوبة؟

□ اعادة انتظام المالية العامة وضبط النفقات والهدر، خصوصا في الرواتب العامة التي تمثل أكثر من 30% من الموازنة.

- تحديد حجم الفجوة المالية وتوزيع الخسائر بشكل عادل بين الاطراف المعنية (المصارف، الدولة، المودعين).
- امرار قانون يتيح رفع السرية المصرفية عن الحسابات، وهو مطلب اساسي للشفافية.
- اصلاح الادارة العامة وتحسين ادائها، حيث انها تعتبر من اكبر مصادر الهدر في الدولة.
- ضمان الشفافية في المناقصات عبر تطبيق قانون الشراء العام، وضمان خضوع كل العقود لرقابة الهيئات المختصة.

كل هذه الاصلاحات تعتبر شروطا اساسية للحصول على دعم اضافي لاحقا ولعقد مؤتمر دولي لإعادة اعمار لبنان، مما يعني ان مبلغ 250 مليون دولار قد يكون فقط الدفعة الاولى في اطار مسار تمويلي اشمل اذا تم احترام المعايير الدولية. القرض غير كاف من ناحية الكمية، لكنه يحظى باهمية استراتيجية، لأنه يظهر استعداد المجتمع الدولي للدعم، شرط التزام لبنان الاصلاحات الجدية. لكن التنفيذ يظل محط شك في ظل غياب بنى رقابية مستقلة، ووجود شبكة مصالح سياسية وطائفية تعرقل مسار الاصلاح.

■ هل وجود ادارة عامة سليمة هي الاساس لأي عملية اصلاحية؟

□ من دون وجود ادارة عامة معافاة وسليمة، لا يمكن بناء دولة حديثة وقادرة. فالإدارة العامة تعني المؤسسات التي تقدم الخدمات الاساسية كالكهرباء، المياه، التعليم والصحة. اي خطوات اصلاحية يجب ان تمر اولا بإصلاح هذه المؤسسات وضمان فعاليتها وشفافيتها. كما ان اهم القوانين التي يجب ان تحترم وتطبق هي: قانون الشراء العام لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة، قانون رفع السرية المصرفية الذي يعزز الشفافية المالية، ◄

إقتصاد

◄ والقوانين المتعلقة بالهيئات الناظمة للاشراف على المصالح العامة.

■ احد ابرز مكونات المشروع هو ما يسمى ادارة الانقاض، هل يمكن توضيح المقصود من الناحية التقنية والبيئية؟

□ هناك مرسوم صادر عن وزارة البيئة ينص على الاستفادة من الركام الناتج من الدمار في ردم الكسارات في الجبال، بدلا من رميه في البحر او بشكل عشوائي. هذا المرسوم كان يجب ان يطبق فورا بعد الحرب، خصوصا خلال عمليات ازالة الركام التي بدأت بسرعة في بعض مناطق الضاحية الجنوبية. لكن ويا للاسف، لم يتم احترام هذا المرسوم، وكان الجواب المتكرر من المسؤولين: "ليس لدينا وقت، علينا ان نسرع". وهذا ما يطرح اشكالية كبيرة حول احترام القوانين البيئية. وقد اشار احد المستشارين (خطيب وعلمي) المكلف من الحكومة تقدير الخسائر ومتابعة ازالة الركام الى انه، وللمرة الاولى، لمس تجاوبا من الجهات الرسمية لاخذ البيئة في الاعتبار، وهو ما يعد امرا ايجابيا. لكنه شدد على اهمية عدم رمي الركام في البحر، بل الاستفادة منه في ردم الكسارات، لأن ذلك يخدم البيئة ويحافظ على الثروات الطبيعية.

■ هل هناك شركات مؤهلة لتنفيذ هذا النوع من العمليات وفق معايير بيئية دولية؟

□ وفق قانون الشراء العام الجديد، لم يعد هناك تصنيف جامد للشركات، بل يتم تصنيفها بحسب كل مشروع عبر لجنة مختصة، مما يفتح المجال امام شركات جديدة ويضعف الاحتكار. لكن في الواقع، ما زالت بعض المناطق، مثل الجنوب، خاضعة لنفوذ قوى سياسية كبيرة قد تحاول السيطرة على المشاريع لمنافع سياسية أو زبائنية. هنا يطرح السؤال: كيف نوازن بين ضرورات الاعمار، من جهة، وبين الشفافية والمحاسبة وتفادي المحاصصة، من جهة اخرى؟ خاصة ان المرحلة الاولى من الاعمار تشمل مشاريع حيوية كترميم المدارس والمستشفيات والطرقات، وهناك 200 مليون دولار تنفذ من منظمات دولية لإعادة تأهيل هذه المؤسسات.

■ كيف يمكن ان تقدم فرصة اعادة الاعمار اليوم استنادا الى التجارب السابقة؟

الزراعة والمياه اصلاح غائب عن خطاب السلطة

الادارة العامة قلب الدولة الغائب

□ عملية اعادة الاعمار تتيح لنا فرصة لإعادة تنظيم الوضع العمراني والتعديات السابقة، شرط ان لا يتم مس حقوق المواطنين. ثمة تعديات ومخالفات عمرانية كبيرة في بعض المناطق، ويجب ان تتم معالجة هذا الملف ضمن رؤية شاملة للتنظيم المدني.

■ وماذا عن قرض 200 مليون دولار الذي اقره المجلس النيابي والمخصص للقطاع الزراعي؟

□ مجلس النواب اقر مبلغ 200 مليون دولار لدعم القطاع الزراعي. لكن هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة تتعلق بآليات التنفيذ، خصوصا ان لبنان لم يكن يستفيد سابقا من عدد من القروض المخصصة له المعروفة ضمن (pipeline loans) بسبب غياب المشاريع الجدية. تم التنبيه خلال مفاوضات مع البنك الدولي الى ضرورة تقديم مشاريع واضحة للإفراج عن تلك القروض، وهذا ما بدا يحصل مؤخرا. لكن تنفيذ هذه المشاريع يبقى مرهونا بوزارة الزراعة، التي لطالما كانت تعاني من ضعف الشفافية في التوزيع والتنظيم. هذا ما يجعلنا نتمنى ان تكون هذه المرة مختلفة، وان تنفذ البرامج بطريقة اصلاحية وجدية. يجب مثلا اعادة احياء "المشروع الاخضر"، وهو جهاز مهم يساعد المزارعين ويوفر لهم الارشاد الزراعي، كما يساهم في ترشيد استخدام المياه. فالقطاع الزراعي يستهلك أكثر من 65% من المياه في لبنان، وفي ظل الحديث عن ازمة مياه مقبلة بسبب التغير المناخي وسوء الادارة، يصبح من الضروري دعم المشروع الاخضر للحد من الهدر وحماية البيئة. يهدف مشروع التحول الاخضر الى تعزيز صمود المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وجه الازمات الاقتصادية والبيئية، من خلال استثمارات ذكية مناخيا، وتحسين البنى التحتية الزراعية، وتوفير حلول تمويلية وارشادية متخصصة، فضلا عن دعم منظومة سلامة الغذاء وتسويق المنتجات اللبنانية.

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com